رابعا: انعاكاسات هذه الثورات على البلاد

أة. بعارسية صباح

إن الاضطرابات التي حدثت في جهاز السلطة واكبها قيام فتن وتمردات. وتبنِي الفتنة من طرف بعض الطرق الصوفية (الدرقاوية، التجانية) حوّلها من مجرد حركة تمردية عرضية إلى جرح غائر في جسم المجتمع.

وهناك مؤشرات توحي أن أطرافا أجنبية كانت لها علاقة بهاته الفتن (ثورة درقاوة والتجانية) التي كانت تغذيها على أمل زعزعة الاستقرار. ومن ناحية أخرى فإن هذه الفتن كانت تعبيرا لأزمة معنوية عميقة داخل المجتمع، وتطرح استفسارا مُلِّحا: كيف تمكن أشخاص، بعض منهم مغامرين وأفّاقين، من جرِّ جحافل من الناس وراءهم من أجل قضايا ذات أهداف مبهمة؟ قد تشكِّل الأزمة الاقتصادية أحد العناصر المفسرة لهاته الأزمة المعنوية لكن هناك عناصر أخرى أعمق.

1. أسباب فشل الثورات:

إن ما جمع ثورات ما قبل القرن 19م هو الجهوية والمحدودية، بسبب روح العصبية التي كانت قوية، ما أفقدها عنصر الشمولية وجعلها لا تشكل خطرا كبيرا على خلفاء خير الدين بربروسا، الذين استغلوا الأمر بتغذية هذه الروح؛ وذلك بزرع التنافر والخلاف بين القبائل، فحافظوا بذلك على أمنهم ووجودهم، حتى نهاية القرن 18م. كما أن أغلبها لم تسع للإطاحة بحكم العثمانيين بالجزائر، خاصة منها ثورات القبائل، بل أمِلت في تحسين أوضاعها بمعاملة أحسن من طرف الحكام. وكان الغالب عليها العامل الاقتصادي.

كما لم يؤدِ تزعُم رجال الدين للثورات في القرن 19م إلى تدمير نفوذ البايلك، والحد من مظالم الحكام، ولم تُعدِّل سياسة وأسلوب الحكام، ومرد ذلك لتعدد الطرق الصوفية، وتباين ميولها وانحصار نفوذها في مناطق دون أخرى، وارتباط بعضها بأقطار خارجية.

ويمكن تعداد **أسباب فشل الثورات** في:

- الاختلافات بين الطرق الصوفية التي قادت الثورات (التجانية ضد الدرقاوية/ الرحمانية ضد الدرقاوية/ القادرية (الشيخ محي الدين) ضد الدرقاوية).
- كانت الثورات عشوائية عفوية وغير منظمة.
- قمع الحكام (جيش إنكشاري منظم مقابل ثوار غير منظمين) الذي ألحق أضرارا كبيرة بالثوار، وجعل الأنصار يتفرقون عنها مخافة القتل والتنكيل ضد قبائلهم. كيف ذلك؟ تسحق "الدولة" الانتفاضة بفضل تجربتها في الحرب مع المؤسسات التي تملك الوسائل وتحتكرها.

- "سياسة فرق تسد". إذ شجع الحكام العثمانيون التنافس القبلي والصراع العشائري القائم على مبدأ الصُف وروح العصبية، حتى تبقى الكلمة الأخيرة لممثلي البايلك، كما كان الشأن في الهضاب العليا القسنطينية والصحراء. كما دأب الحكام على تفتيت التجمعات القبلية الكبرى التي رأوها تهديدا لنفوذهم، بإخضاع تلك القبائل الكبرى وتنصيب شيوخ موالين لهم عليها، وإذا فشلوا في ذلك يستولون على أراضيها ويُرحِّلون بطون منها إلى مناطق بعيدة، ما أدى لانتفاض كثير من القبائل. علما أنه بعد خروج الإسبان من وهران لم يعد لوجود العثمانيين مبررا، فاستيقظت الأفكار الاستقلالية، ولمقاومتها لزم الاعتماد على الانقسامات وعلى المرابطين.
- سياسة المداهنة ومحاولة التقرب لبعض الأسر الإقطاعية والمرابطية المتنفِّذة بواسطة المصاهرة، مثل باي الغرب بوشلاغم (1686م-1737م) الذي صاهر عددا من العائلات الإقطاعية في الغرب، وزواج باي قسنطينة أحمد القلي (1756-1771م) من أسرة بوعكاز شيخ العرب. كما أغدق الحكام على هذه العائلات الإقطاعية بالأموال والهدايا والهبات والامتيازات، مقابل أن تحافظ على الأمن وتوطيد النفوذ العثماني في مناطقها (عائلة المقراني وقفت في وجه ابن الأحرش).
- قمع الحكام للثورات قبل انتشارها، خاصة أن أغلب الثورات اعتمدت على التعبئة الروحية، حيث كانت تخمد بمجرد مقتل زعيمها.

2. انعكاسات (نتائج) الثورات على البلاد:

إن حدّة الثورات المتعددة، في نهاية القرن 18م وبداية القرن 19م، كانت سببا في إنهاك القوى الحربية للعثمانيين وفي إضعاف الجيش، فلم تعد له تلك الصولة التي كانت في عهد عثمان باشا (1766-1791م) وصالح باي الشرق (1771-1792م) ومحمد الكبير باي الغرب (1779-1799م). وكانت الحروب المتواصلة بداية انتكاس مُحزن للقوى الجزائرية التي أخذت تتراجع حتى أقبلت القوات الفرنسية، فلم يستطع الجزائريون الوقوف أمامها رغم الاستماتة.

1.2. سياسيا:

رغم عشوائية الثورات وانعدام التنسيق بينها، إلا أنها تطلبت مجهودا عسكريا كبيرا لإخمادها. ووصل الأمر لحد فقدان الحكام السيطرة على الأمن في مدينة الجزائر وضواحيها، فأصبح العثمانيون لا يبتعدون عن مراكز وجودهم إلا برفقة الجنود لحمايتهم.

وكان من نتائج ثورة درقاوة مثلا، هجرة القبائل إلى المغرب الأقصى فرارا من استبداد حكام الجزائر، ومن السياسة الضريبية وفرض الغرامات التي مورست على القبائل (بني عامر، سكان مدينة تلمسان) التي كان لها ضلع في الثورات انتقاما من الحكام .

كما تزعزع النفوذ العثماني وضعُف، ولم يعرف الاستقرار والهدوء حتى سنة 1830م تاريخ سقوطه، لأن هذه الثورات قوّت من روح الاستقلال، فكثُر تمرد القبائل على الحكام وتطاولت على عمالهم، ورفضت دفع الضرائب بعد أن سقطت هيبة الحكومة وقوتها في نظر الرعية. ولم يقتصر الأمر على قبائل الرعية فقط، بل تعداها إلى حلفاء العثمانيين القدماء من القبائل المخزنية والأسر الإقطاعية والمشيخات.

كما مهدت هذه الثورات لسقوط مدينة الجزائر في يد الفرنسيين بدون مقاومة تُذكر، وذلك لفقدان الثقة بين الحكام والجزائريين، وبلغ عمق روح العداء والتنافر بين الطرفين درجة إحجام السكان عن إنقاذ الأقلية الحاكمة من مصير مشؤوم.

2.2. اقتصاديا:

تركت حملات البايات آثارا سلبية على اقتصاد البلاد، وأدت إلى تحوُل عدد من السكان إلى البداوة والتنقل، حتى قيل:

يخلى وتزول منه الذخائر وتصير النخلة برخلة

ولا شك تخلى الجزائر.

أما الثورات وما تبعها من إجراءات انتقامية من جانب الحكام فأدت إلى اضطراب الحياة الاقتصادية وتدهورها. ركدت التجارة الداخلية بسبب عدم استتباب الأمن وكثرة قطاع الطرق واللصوصية. وتضررت الفلاحة كثيرا ما أدى لانتشار المجاعة. كما ظهر جليا زمن ثورة درقاوة، عندما اختفت الأقوات من الأسواق وارتفعت أسعار المواد المتوفرة، بسبب الجفاف والمجاعة والجراد، وهو ما دفع بالحكومة لاستيراد الحبوب بعد أن كانت تُصدِّرها. وقد كانت نتيجة مقتل عثمان باي بوادي الزهور سنة 1804م، إتلاف خزائنه وكل ما احتوت عليه محلّته من أرزاق ومال...، وهذا أحد الأسباب التي نشأت عنها المجاعة وقلة الحبوب من كثرة الهول واضطراب الرعية بموت الباي، وتشتيت أهل محلته. وقام أهل الأعراش على بعضهم البعض بالنهب والفساد، فانعدمت الحراثة في تلك السنة أيضا في جهات كثيرة، وانفقدت حبوب الزرع بقيام الهول، وعزَ إخراجها وقلّ من يأتي بها للأسواق مخافة الطرقات.

3.2. انعكاسات ثورة درقاوة:

إن فشل ثورة درقاوة لم يكن كاملا، لأنها قطعت شعرة معاوية بين الحاكم والمحكومين، وإن تمكن الحاكم من سحقها في النهاية. وتفسير فشل حركة ابن الأحرش بالشرق الجزائري هو أن العشائر هناك كانت تدين بالولاء لشيوخها الذين كانوا يستمدون نفوذهم من رجال البايلك مقابل امتيازات. وأغلب الريف كان ينتمي للرحمانية المهادنة للحكام والمتعاملة معهم. ومنافسة الرحمانية لابن الأحرش بالشرق جلية، إذ لم ينظم إليه من المرابطين سوى من كان ناقما على الباي عثمان بن محمد الكبير، مثل محمد بن عبد الله الزبوشي وابن بغريش وابن بركات. هذا خلاف الغرب الجزائري الذي تغلغلت فيه الدرقاوية وكسبت

قبائل الرعية، وأصبحت القوة الرئيسية المعادية للعثمانيين. كما أن قلة المصادر التي تبرز رأي ابن الأحرش وابن الشريف وتعبِّر عن موقف أتباعهما من السلطة لا تمكِّن من الحكم عليهما.

كما أن سلاطين المغرب الأقصى تخلوا في القرنين 18م و19م عن المواجهة المباشرة مع حكام الجزائر، وهو تغيير في أسلوب تعاملهم معهم، أحدث شكلا مغايرا تمثّل في تدعيم الطرقيين وتحريضهم على إثارة القلاقل في الجزائر، ونجحت إلى حد ما هذه السياسة في زعزعة الحكم بالجزائر بعد الثورات التي اندلعت في أرجاء الجزائر مطلع القرن 19م.

ورغم أن الدرقاوية لقيت تشجيعا من مولاي سليمان (1792م–1822م) الذي قرَب رجال الدين والشرفاء، كما كان انتشار أتباع الطرق الصوفية بالمغرب الأقصى وغرب الجزائر بمثابة حصن يحمي سياسة السلاطين العلويين من خطر العثمانيين بالجزائر. لكن في نهاية المطاف، لم يكن سلطان المغرب الأقصى في وضع يسمح له بمحاربة العثمانيين، فآثر التخلي عن مشروعه ونصح الشيخ العربي الدرقاوي (1823م) بصرف النظر. واضطر هذا للتنصل من موقف تابعه، مقدم تلمسان (ابن الشريف)، على اختلاف الروايات. وبعد استعادة الباي المقلش (1805م–1809م) لمدينة تلمسان في معركة وادي الأحد، ومقتل 600 درقاوي، أعاد سلطان المغرب الأقصى الوفد التلمساني الذي جاء لبيعته مع هدايا، وبعث معه مبعوثا خاصا حمّله هدايا للباي الذي قبلها. وهكذا تصالح سكان تلمسان من الحضر مع الحامية العثمانية من الكراغلة.

لقد نجح العثمانيون في سحق هذه الثورة بعد جهد كبير، وأصيبت تلمسان بأضرار كبيرة، وهجر قسم كبير من أهلها الجزائر إلى المغرب الأقصى بسبب القحط الذي زاد في معاناة الناس، وحين طلب باي وهران من مولاي سليمان إعادتهم رفضوا العودة مجيبين: "...نذهب إلى بلاد النصارى ولا نجاور الترك، فنجمع علينا الجوع والقتل...". وذكر السلاوي أن أهل تلمسان وأهل جبالها "كلهم جلوا عن أوطانهم حتى لم يبق لباشا الترك مع من يتكلم فضلا عن أن يتأمر".

إن موقف مولاي سليمان وتحريض باي تونس لابن الأحرش، محاولة لإلحاق أضرار جسيمة بالجزائر، لكن محاولة زعزعة النظام السياسي القائم ما كانت لتفلح إلا إذا وجدت صدى متجاوبا معها من الداخل، بعبارة أخرى: الجزائريون كانوا مرهقين لحد استعدادهم للثورة ضد الطغمة العسكرية التي، بعد أن فشلت في مهمتها، راحت تقوم بدور الدركي في الداخل، مما أضاف لهذا التذمر الشعبي معارضة المجموعات الدينية والعلمية من زوايا وشيوخ وطلاب، وحتى قضاة ومفتيين. وإن كان تحوُل الدرقاوية من التصوف إلى السياسة أضرّ بها، لأن الحكومتين الجزائرية والمغربية في نهاية الأمر قد تفاهمتا على كبح جماحها،

ومن نتائجها كذلك تخريب شامل للحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتقتيل أعداد مهولة من الجزائريين مع استنفاذ الطاقات الحربية. ولم تنته في الواقع ثورة درقاوة بالقضاء على ابن الشريف وابن

الأحرش، بل انتقلت العدوى وصار البايات يحسبون كل صيحة عليهم ثورة، فتتبعوا آثار أصحاب النفوذ الديني فتمردت الرعية، وصار كثير من المنتسبين لشيوخ الدين يحرِّضونها على العصيان.

ويمكن القول أن ثورة درقاوة كانت من أسباب انهيار دولة العثمانيين بالجزائر، فقد فقدت السلطة السياسية بسببها ثقة القبائل الموالية لها حتى ضعُفت عن مقاومة الفرنسيين. كما مات بسببها عشرات الآلاف وكثير من شيوخ القبائل والنخبة والعلماء وعدة بايات؛ منهم من قتل ومنهم من عزل ومنهم من سجن.

كما أضعفت هذه الثورة نفوذ البايلك بالأرياف، وأقنعت سكان الريف بإمكانية الثورة على سلطة البايلك، ورفض دفع الضرائب والمطالب المخزنية، وعدم الرضوخ للأحكام الجائرة. كما أن انتشار حركة التمرد في القبائل الجبلية عرّض المدن للخطر (المدية، مليانة، شلف...)، وتسبب في اضطراب الاقتصاد بإهمال الفلاحة واختفاء الأقوات، ما أدى لحدوث مجاعة سنة 1804م.

إن ثورة درقاوة هي ثورة شعبية وانتفاضة فلاحية، نتيجة السياسة المالية والتصرفات الجائرة لبعض الحكام، وعبّرت عن مدى بؤس وتعاسة الفلاحين، وعن تمسُك سكان الأرياف بالإسلام الصوفي المتقشف الزاهد، الذي تدعو إليه الدرقاوية. وهدفت كحركة شعبية لوضع حد لاستنزاف خيرات الريف، وتسخير سكانه لفائدة الامتيازات الأجنبية والاحتكارات اليهودية الهادفة لتصدير أكبر كمية من الحبوب والمواد الأولية بأسعار زهيدة، بينما المجاعة والأمراض تعصف بالجزائريين.

3. النتيجة النهائية:

إن الثورات ضد العثمانيين في شرق البلاد ثم في غربها ثم في الوسط، كانت بتدبير بعض كبار أو صغار رجال الطرق الصوفية، وهي مؤشر كبير بيّن أن الوعي بتداعي نظام الحكم وضرورة تغييره قد ساد جماعات واسعة. والأخطر في الأمر على الحكام، أن هذا الطموح إلى التغيير قد وجد من يعطيه صورة ملموسة، وأن المرشحين للحكم بدل النظام القائم، هم فئة قادرة على التأثير على عواطف الجماهير، وتجنيدها في العمل من أجل مشروع جديد، وهم فئة رجال الدين.

إن عدم الثقة غدت الميزة الرئيسية في العلاقات بين الحكام ورجال الدين (مرابطين وشيوخ طرق)، التي كانت قائمة على التفاهم والاحترام المتبادل. وقضى تردي هذه العلاقات (بين ممثلي الحكومة والمجموعات الدينية) على العنصر الرئيسي، الذي ميَز السلوك في المجتمع الجزائري منذ قرون، وهو عنصر الاعتدال. وتجلى دور المرابطين ورجال الثقافة بصفة عامة وشيوخ الزوايا والطرق الصوفية في جميع المستويات: اقتصادية، اجتماعية، عسكرية،.. وبدون هذا التفاهم كان ينهار صرح "الدولة". فالزوايا لا يقتصر دورها على الانتماء لناحية أو منطقة معينة ولكن تهدف إلى ما وراء ذلك، والعلاقات التي نسجها الإخوان (أتباع الطرق) تتجاوز حدود القبيلة أو لون البشرة أو اللغة أو الحدود.

كما أن تدخل الجيران (أحيانا بطلب من الحكام) المغاربة في بايلك الغرب والتوانسة في بايلك الشرق، والذين كانت تربطهم بالقيادات المحلية علاقات قديمة، (إما في إطار الزاوية (الدرقاوية مثلا) وإما بسبب أحلاف قبلية (الحنانشة)) لم ينفع هذا التدخل بل زاد الطين بلة.

وكنتيجة لما سبق نشير أن خسارة الطرق الصوفية بالنسبة للعثمانيين في الجزائر خسارة لا تُعوض، بحيث تركوهم وشأنهم ليصفوا حساباتهم مع الفرنسيين، وعندما كان هؤلاء على وشك الاستيلاء على مدينة الجزائر لم يُسرع الطرقيون كعادتهم للمشاركة في المعركة بكل ثقلهم، كما أن جل القبائل كانت غائبة عن ساحة القتال.

انهارت "الدولة" التاريخية في بلاد المغرب على إثر تضافر عاملين اثنين: الضغط الأجنبي، (العسكري والاقتصادي)، ثم الضعف الذاتي المتزايد الناتج عن قرون من الاستقرار في ظل الانحطاط. حتى سلطة الدولاتلي (السلطان العثماني) لم تعم مجموع القطر، وهذا ما صرّح به سكان تلمسان في رسالتهم إلى سلطان المغرب الأقصى: "لو صحّ أن للإمام العثماني في عنقنا بيعة لكان علينا حجة وليس الأمر كذلك، وإنما مجرد الاسم هناك، وعامل الجزائر إنما كان متغلبا وبالدين متلاعبا، فأهلكه الله بظلمه وتطاوله على عباد الله وجوره وفسقه".

هذه ليست كل الأسباب لسقوط "دولة" العثمانيين بالجزائر، إذ لا يجب أن ننسى أن كثير من دول أوروبا تكاتفت مرارا للإطاحة بحاكم الجزائر منذ القرن 16م، وخلافات الأوربيين فيما بينهم هي التي أخّرت الأمر فقط. كما أن حكم الأتراك العثمانيين سار تدريجيا نحو الاضمحلال، ولا يوجد أي دليل على أنه كان ليستمر لو لم يباغته الهجوم الفرنسي (العروي: مجمل تاريخ المغرب، ص 511).

قائمة المراجع:

إضافة لقوائم المصادر والمراجع المذكورة في المحاضرات الثلاث السابقة:

مروش المنور: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، جزء 1: العملة والأسعار والمداخيل، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

هلال عمار: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830– 1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

Ben Naoumi Ahmed: Politique ou guidance çoufie dans les voies religieuses en Algérie le cas des O.S. Cheikh, in **طرائق ورقائق:** تصوف ثقافة موسيقى Ou des voies et des voix (soufisme- culture- musique)
ملتقى دولي (تلمسان من 12 إلى 16 نوفمبر 2005)، تنسيق وتقديم: زعيم خنشلاوي، الطبعة الثانية، CNRPAH، الجزائر، 2006.